

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

عبد ا ١ ثم رواة من حديث عبد ا ١ ابن ادريس عن داود به بدون ذكر وسألوه إلى آخرة لا متصلا ولا منفصلا .

ولكن الحكم للإدراج بها مختلف فبالأول قطعاً وبباقيةا بحسب غلبه الظن للناقد بل أشار ابن دقيق العيد في الإقتراح إلى ضعفه حيث كان أو الخبر كقوله قال رسول ا ١ A أصبغوا الوضوء أو من مس أنثييه لا سيما وإن جاء ما بعده بواو العطف وكذا حين قال في أثناء اللفظ المتفق على رفعه ولذا قال في اطفماف له إنما يكون الإدراج بلفظ تابع يمكن استقلاله عن اللفظ السابق انتهى .

وكان الحامل لهم على عدم تخصيص ذلك بآخر الخبر تجويز كون التقديم والتأخير من الراوي لظنه الرفع في الجميع واعتماده الرواية بالمعنى فبقي المدرج حينئذ في أول الخير وأثنائه بخلاف قبل ذلك .

وإلى نحوه أشار الناظم في شرح الترمذي وقال إن الراوي رأى أشياء متعاطفه فقدم وآخر لجواز ذلك عنده وصار الموقوف لذلك أو الخبر أو وسطه ولا شك أن الفاصل معه زياده عدم فهم أولى وبالجمله فقد قال شيخنا إنه لا انع من الحكم على ما في الأول أو الآخر أو الوسط بالإدراج إذ قام الدليل المؤثر غلبه الظن .

وقد قال أحمد كان وكيع يقول في حديث يعني كذا وكذا وربما طرح ويعني وذكر التفسير في الحديث وكذا كان الزهري يفسر الأحاديث كثيرا وربما أسقط أداة التفسير فكان بعض أقرانه دائما يقول له أفضل كلامك من كلام النبي A إلى غير ذلك من الحكايات .

ومن مدرج المتن أن يشرك جماعه عن شيخ في روايه ويكون لأحدهم زياده يختص بها فيرويه عنهم راويا لزياده من غير تميز كراويه الوزاعي عن الزهري عن أبي سلمه بن عبد الرحمن

وسعيد بن